

(٤) المناطق المحتلة

في آخر لحظة ذلك ان الموقعين عليها سبق لهم وان وقعوا على المذكرة الاولى . اما الصحف الاسرائيلية ، فقد ركزت حديثها حول المذكرة الثانية ، وزعمت بانها تتضمن المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

نتقل الان الى نص المذكرات الثلاث . المذكرة الاولى وجهت الى رئيس مجلس الامن ، والى سكرتير عام الامم المتحدة في اوائل شهر تموز الماضي وتنص : « يعلن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الاسرائيلي لبلادهم ويؤكدون رفضهم لجميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي ويطلبون بانهاء الاحتلال وحتمهم في تقرير مصيرهم . وبمناسبة بحث تضيقتنا في جلسة مجلس الامن الجارية تناشد الضمير العالمي الوقوف الى جانب الحق والعدل » .

اما المذكرة الثانية التي قيل انها ارسلت الى رئيس مجلس الامن والى السكرتير العام للامم المتحدة في اوائل تموز ، وقيل ايضا بانه صرف النظر عنها فتنص على التالي : « يعلن سكان الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة رفضهم للاحتلال الاسرائيلي لبلادهم ، ويؤكدون رفضهم لجميع الاجراءات التي اتخذتها السلطات المحتلة لتغيير معالم البلاد وكيانها السكاني والجغرافي ، ويطلبون بانهاء الاحتلال ، وحتمهم في تقرير مصيرهم وسيادتهم على ارضهم ، هذه الحقوق التي اكدتها قوانين وشرعة وقرارات هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة . وبمناسبة بحث تضيقتنا في جلسة مجلس الامن الجارية تؤكد مطالبتنا بحقوقنا وتناشد الضمير العالمي الوقوف الى جانب الحق والعدل » .

اما المذكرة الثالثة فقد وجهت الى السكرتير العام للامم المتحدة في اواخر شهر آب الماضي اثناء جولته في الشرق الاوسط وقد شملت التواقيع اصحاب المذكرتين السابقتين ، وتنص على الآتي : « سيادة السكرتير العام للامم المتحدة كسرت غاندهايم المحترم . نحن الموقعين ادناه ، ممثلي الرأي العام ومختلف الهيئات والنقابات والشخصيات في الضفة الغربية ، بما فيها القدس

التحرك السياسي لرجال الضفة الغربية وقطاع غزة : في غمرة الحديث حول المشاريع لحل النزاع العربي الاسرائيلي التي اثرت مؤخرا من جديد عندما ادلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ببلوه ، وبلور مشروعا يعرف باسمه ، وخلال مناقشة مجلس الامن لازمة الشرق الاوسط ، وزيارة السكرتير العام للامم المتحدة الى المنطقة ، ووسط حالة الركود التي تعيشها حركة التحرر العربي من جهة ، والاجراءات الاسرائيلية النشطة لتغيير معالم المناطق المحتلة بغرض تهويدها وتكريس احتلالها من جهة اخرى ، اخذ رجال المناطق المحتلة يتحركون ، ويقترنون الى جانب الحركة الشعبية هناك التي تعبر عن نفسها باشكال نضالية مختلفة مثل التظاهرات والمسيرات والاضرابات والاعتصامات ، والكفاح المسلح . وقد عبر هذا التحرك عن نفسه في ثلاث مذكرات ارسلت الى رئيس مجلس الامن والى السكرتير العام للامم المتحدة ، ووقع عليها عدد كبير من رؤساء واعضاء البلديات والهيئات الشعبية والجمعيات والنقابات والنوادي والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة .

هناك ملاحظتان لا بد من تسجيلها قبل التطرق الى المذكرات الثلاث :

١ - ان التحرك السياسي لرجال الضفة الغربية لم يأت وفق اهواء ورغبات النظام الاردني الذي اراد وسعى الى دفع اتصاره من الزعامة التقليدية الى ارسال مذكرات والتوقيع على عرائض - خاصة بعد دعوة بورقيبة مؤخرا - من خلال منظوره هو للصراع العربي الاسرائيلي .

٢ - ان المذكرة الثانية تشير الى ان هناك منطلقات متباينة بين الهيئات والشخصيات التي وقعت على المذكرة الاولى ، ففي حين تطرق المذكرة الثانية الى « قرارات هيئة الامم المتحدة وأجهزتها المختلفة » تخلو المذكرة الاولى من الاشارة اليها ، علما بان الموقعين على المذكرة الثانية كانوا قد وقعوا على المذكرة الاولى . وقد ذكرت الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة ان المذكرة الثانية كانت مقتصرة على النقابات المهنية والعمالية وازافت انه صرف النظر عنها